



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.



التوصيات

إنتهت أعمال الندوة الدولية حول إصلاح منظومة الرقابة المالية والإدارية وتفعيل دورها في مقاومة الفساد، المنعقدة في تونس بتاريخ 11 جوان 2013 تحت سامي إشراف سيادة رئيس الجمهورية، وبتنظيم مشترك بين الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأوصت بما يلي:

1. تعزيز الموقع المؤسّساتي لهياكل الرقابة عبر تجميعها ضمن هيكل موحد يكون أكثر تلاؤماً مع طبيعة أعمالها وخصوصية إجراءاتها والنتائج المترتبة عن تدخلاتها من جهة ويمكن من تلافي النقائص التنظيمية والهيكلية والوظيفية الناجمة عن تعدد هيكل الرقابة وتشتت هذه الوظيفة بين عدة أطراف.

2. دعم التكامل بين الهيكل الرقابي الموحد وأبرز الهياكل الأخرى المتدخلة في مجال الرقابة ومكافحة الفساد مثل دائرة المحاسبات والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وذلك عبر إدراج هذه الأطراف ضمن العائلة الطبيعية التي تنتمي إليها كمكوّن من مكوّنات المنظومة الرقابية وإقرار المبادئ والضمانات التي تفعل التكامل بينها على المستوى الوظيفي وتضع صيغ التعاون في ما بينها. فتعزيز وظائف الرقابة ومكافحة الفساد لا

يمكن أن يتمّ بمعزل عن مسألة التكريس التشريعي والترتيبي والإجرائي على حدّ السواء للجوانب المتعلقة بالتنسيق بين المتدخلين وتوضيح الأدوار وتوزيعها بما من شأنه أن يجنب تشتت الجهود ومضاعفة العمل المنجز وتداخل المهام.

3. ضمان استقلالية وظيفة الرقابة وهو ما يعدّ من أهمّ مقومات نجاح الهياكل الرقابية في القيام بالأعمال الموكولة إليها وهو أيضا ما ذهبت إليه المعايير الدولية التي أفرت المبادئ العامة للاستقلالية العضوية والمالية وخاصة منها الوظيفية لهذه الهياكل باعتبار أنّ نجاعة الهيكل المكلف بالرقابة في أداء مهمته مرتبط أشدّ الارتباط، حسبما أفرزته التجربة، بتكريس استقلاليته والنأي به عن كلّ ضغط أو تدخّل مهما كان نوعه أو مأتاه. ويتطلّب تدعيم الاستقلالية وفقا للمعايير المذكورة اتخاذ التدابير التشريعية والترتيبية اللازمة لضمان عدم ارتباط الهيكل الرقابي بالسلطة التنفيذية مما يعني إقرار تخويل قانوني صريح يمكن هذا الهيكل من برمجة المهمّات الرقابية والمصادقة عليها وتنفيذها بكل استقلالية. مع الإشارة إلى أنّ الاستقلالية، على هذا المعنى، تهدف بالأساس إلى جعل العمل الرقابي في منأى عن كلّ التجاذبات أو التأثيرات السياسيّة.

4. إقرار استقلالية المراقبين وذلك بتمكينهم من الضمانات الكافية في كلّ ما يتّصل بمسارهم المهني (من الانتداب إلى الترقيات، إلى تحسين الحوافز على مختلف أنواعه ..الخ) وبأدائهم لوظيفتهم خاصّة عبر توفير الحماية القانونية لهم أثناء أو بمناسبة إنجاز الأعمال الرقابية من كلّ أوجه التدخّل أو الضغط أو التأثير وكذلك احترام مبدأ حرية التحقيق والمراقبة.

5. دعم دور الهياكل الرقابية في مكافحة الفساد عبر تمكينها من صلاحية الإحالة إلى القضاء، وبقضي ذلك إقرار تخويل قانوني صريح للهيكل الرقابي الموحد يمكنه من

الإحالة المباشرة للملفات المتضمنة على شبكات تتعلق بأعمال تصرف تقع تحت طائلة القانون الجزائي لأنظار القضاء العدلي ونفس الشيء بالنسبة إلى الملفات التي تتضمن أخطاء تصرف حيث يتّجه تمكينه من الإحالة المباشرة على أنظار دائرة الزجر المالي. وتمكن هذه الصيغة من دعم دور هذا المجلس في منظومة المساءلة وتعزيز وظيفته في مكافحة الفساد دون الارتهان إلى قرارات السلطة التنفيذية بخصوص إحالة الملفات المعنية إلى أنظار القضاء من عدمه مثلما هو عليه الحال الآن وفق القوانين السارية.

6. دعم الجانب المتعلق بأخلاقيات المهنة (الرقابية) لاتصالها الوطيد بالمبادئ العامة

للرقابة وهي: الحياد والموضوعية والنزاهة ويكون ذلك خاصة عبر وضع "مدونة سلوك" شاملة تضبط القواعد التي يتعين على المراقب احترامها والالتزام بها أثناء أدائه لوظيفته. مع الإشارة إلى أن المنظمات الدولية غير الحكومية المختصة في مجال الرقابة على غرار "الإنترنوساي" و"الأرابوساي" توصي بوضع مثل هذه الوثيقة المرجعية.

7. ضمان تكوين المراقبين وتنمية كفاءاتهم وذلك عبر تمكينهم من المشاركة في أنشطة

تكوينية ودورات رسكلة تخوّل لهم، من جهة، التعرف على المستجدات على مستوى المنظومة القانونية المعتمدة لاعتبارها المرجع الأساسي في أعمال التدقيق والرقابة، ومن جهة أخرى، مواكبة المستجدات على مستوى التصرف العمومي. كما يمكنهم هذا الجانب من تطوير أساليب العمل واستحداث آليات جديدة ومتطورة في تنفيذ أعمال الرقابة والمتابعة والتقييم واستغلال الوسائل المتاحة على أفضل وجه. ويساهم هذا الجانب في ترشيد العمل الرقابي وضمان نجاعته.

8. ضمان نشر نتائج الأعمال الرقابية للعموم حيث أنّه واستنادا إلى المعايير الدولية

يتّجه نشر التقرير الرقابي - والذي يعدّ النتيجة أو الأثر النهائي للعمل الرقابي -

برمته للعموم وإحالته إلى كل من البرلمان والسلطة التنفيذية على غرار أغلب الهيئات الرقابية المقارنة. ويمكن النشر من إعطاء نتائج الأعمال الرقابية أثرها المنشود وإبلاغها إلى مختلف وسائل الإعلام للتعريف بها واستغلالها وتحليلها وبالتالي تمكين المجتمع المدني من الاطلاع عليها بصيغة مبسطة وهو ما يمكن في نهاية الأمر من تشريكه في نظام المساءلة التي تقتضيها الحوكمة الرشيدة.

9. دعم التواصل بين الهيكل الرقابي الموحد ومكونات المجتمع المدني، والإستفادة من التجارب المقارنة في هذا المجال نظرًا لما لهذا التواصل من أهمية في ترسيخ ثقة المواطنين بالمنظومة الرقابية وتحقيق التكامل بالنسبة لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بتسيير الشأن العام،

10. التوجه نحو إدماج وسائل الإتصال والمعلومات الحديثة في آليات الرقابة ومنهجيات عملها، من خلال تطوير أدوات متخصصة، وتكوين الأطر العاملة في المجال الرقابي، والعمل على إيجاد بيئة عمل تدفع نحو إستخدام هذه الوسائل بشكل فعال.

11. تحفيز التفقيديات الوزارية ودعم قدراتها لما لها من دور أساسي في الوقاية من الفساد وتقديم المشورة والنصح لتجنب الوقوع في التجاوزات على اختلاف أنواعها في كل قطاع من القطاعات بحسب خصوصيته، والعمل على دعم تواصل هذه التفقيديات مع الهيكل الموحد ترسيخًا لاستقلاليتها الوظيفية.

12. رفع هذه التوصيات إلى الرئاسات الثلاثة ودعوتها إلى إتخاذ ما يلزم للتعجيل في تفعيلها لما لها من أهمية كبرى في تعزيز الجهود الرامية إلى مقاومة الفساد بكل أشكاله وتلافي تكرار ما تم إرتكابه في المرحلة السابقة في حق الشعب التونسي.